

المقاربة النقدية لمعالجة اختلال ميزان المدفوعات وإمكانية تطبيقها في البلدان النامية

The monetary approach to addressing the imbalance of payments and its potential application in developing countries

بيبي يوسف

جامعة الجزائر 3 – الجزائر

youcef.bibi@yahoo.fr

تاريخ النشر: 2024/10/31

بوطمين سامية*

جامعة الجزائر 3 – الجزائر

samiaboutemine@yahoo.com

تاريخ القبول: 2024/09/29

تاريخ الإستلام: 2024/07/15

ملخص:

تهدف هذه الدراسة الى تحليل أثر الحوادث النقدية على إختلال ميزان المدفوعات الدولي وتقلبات أسعار الصرف بين العملات الأجنبية على إختلاف نظمها من الناحية النظرية البحتة، والتي ينظر إليها على أنها مصدر للأزمات النقدية والاقتصادية لاحقا ما لم تضبط داخل الدولة وخارجها.

لهذه الأسباب وبعد فشل منهجي أومقاربي الدخل والمرونة في تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات أصبحت المقاربة أوالمنهج النقدي وسيلة بديلة لدراسة القوى التي تحدث عجزا او فائضا به، الذي ينتج أساسا عن عدم التوازن بين عرض وطلب النقود به والذي يعكس إختلالا قائما في السوق النقدي وطني، والنتيجة الحتمية له هي تضخم محلي ليتطور ويصبح تضخما عالميا لاحقا، وعلى هذا يعد ميزان المدفوعات ظاهرة نقدية بحتة.

توصلنا من خلال هذه الدراسة إلى أن الاختلال في ميزان المدفوعات هو اختلال في الرصيد وليس اختلالا في التدفق.

الكلمات المفتاحية: إختلال ميزان المدفوعات، مقارنة نقدية، طلب النقود، عرض النقود، سعر الصرف.

تصنيفات JEL: F32، F3.

Abstract:

The aim of this study is to demonstrate the impact of monetary accidents on the international balance of payments and exchange rates between the two countries from the theoretical point of view, which causes a deficit or surplus. This is on one hand, and the same hadith applies to exchange rates in different systems, whose fluctuations are seen as a source of economics and monetary crises unless they are controlled inside and outside the country on the other hand. For these reasons, the monetary approach to the international balance of payments, along with the approach of income and the flexibility, is considered an alternative method for studying the forces that create a deficit or surplus in it, which mainly results from the imbalance between money supply and demand for it within any economy which will later cause huge local to develop into a global development. Through this study, we concluded that the imbalance in the balance of payments is a balance imbalance and not a flow imbalance.

Keywords: Disequilibrium of payments, monetary approach, money demand, money supply, exchange rate

Jel Classification Codes: XN1; XN2.

* المؤلف المراسل.

1. مقدمة:

يعرف العالم نحو 180 عملة، إلا أن عددا محدودا منها يتم استخدامه على نطاق واسع في التعاملات الدولية، التي يتربع على عرشها الدولار الأمريكي، وبدرجة أقل عملات أخرى مثل اليورو والين الياباني والجنيه الإسترليني، ويهيمن الدولار على النظام المالي العالمي والتجارة العالمية فيما يرجح استمرار احتفاظه بـ "الهيمنة كعملة للاحتياطي" الأجنبي في الدول المختلفة حول العالم.

ولم تؤثر التحولات الهيكلية التي شهدتها "النظام النقدي الدولي" طيلة العقود الماضية على "هيمنة الدولار الأمريكي" الذي تعود جذور هيمنته على النظام المالي العالمي إلى اتفاقية "بريتون وودز" عام 1944، والتي تبعتها بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية نشأة "البنك الدولي" و"صندوق النقد الدولي"، وقد جاءت هذه الاتفاقية لتنظيم التجارة العالمية وتحقيق نوع من الاستقرار المالي الدولي، ونصت حينها على "اعتماد الدولار الأمريكي" كعملة رئيسية لتحديد أسعار عملات الدول الأخرى وكان الدولار حينها مرتبطا بالذهب عند سعر 35 دولارا للأونصة.

في الستينيات من القرن الماضي، بدأت الولايات المتحدة تواجه عجزا ونفادا في احتياطياتها من الذهب، الأمر الذي يعني أن حفاظها على ربط الدولار بالذهب قد أصبح صعبا، وهوما دفع الرئيس الأمريكي حينها (ريتشارد نيكسون) إلى إجراء فصل ما بين الدولار والذهب في عام 1971، ومع انهيار نظام بريتون وودز مطلع السبعينيات وصعود القوى الاقتصادية الأخرى كانت هناك تنبؤات بزوال هيمنة الدولار، ولكنها لم تتحقق إذ بقي الدولار مهيمنًا ويعتبر العملة الأولى للاحتياطيات الأجنبية في الدول. ومع الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 تراجعت الثقة في الدولار الأمريكي كعملة احتياطي رئيسية وكعملة ربط على المستوى العالمي، الأمر الذي أدى إلى تزايد الاهتمام بالتفكير حول إمكانية اعتماد عملات دولية تكون بديلا عن الدولار الأمريكي، كذلك يعتبر الدولار الأمريكي غالبا الوحدة النقدية القياسية المستخدمة لتسعير البضائع وتداولها، وتسوية المدفوعات بها في أسواق السلع العالمية.

ضمن نفس السياق فإن العلاقات الاقتصادية الدولية تنطوي على العديد من المعاملات الاقتصادية بين دول العالم مثل الصادرات والواردات وحركة رؤوس الأموال والتي ينتج عن مجملها حقوق والتزامات فيما بين الدول وهو الأمر الذي يستدعي تسجيل هذه المعاملات، ويعتبر ميزان المدفوعات الأداة التي تعمل على تسجيل كافة المعاملات الدولية بين المحليين وشركاءهم في الخارج كما أنه النافذة التي يطل من خلالها الاقتصاد الوطني على الاقتصاد العالمي، كونه البيان الذي يلم بجميع معاملاته الاقتصادية الدولية، والتي تتسم بعلاقات تبادلية مزدوج فيها الدائنية والمديونية من خلال الاستحقاقات المالية المتبادلة والتي تتضمن حركة دخول وخروج رؤوس الأموال، السلع والخدمات... وغيرها.

حتى تتمكن كل دولة على وجه التحديد من معرفة حقوقها، ذمتها، التزاماتها من وإلى العالم الخارجي، يتعين عليها تسوية وضعيتها المالية حاليا أو مستقبلا على اعتبار أن كل عملية ينتج عنها دخول للعملة أي طلب للنقود وخروج للعملة أي عرض للنقود، ولما كانت العملة الوطنية لكل دولة لا تقبل في المبادلات الدولية، برزت الحاجة لاتخاذ وسيط أو مقياس يسهل وبسيط كبير في المعاملات الاقتصادية، التجارية والمالية الخارجية لأن العالم يستخدم عددا كبيرا من العملات التي لا تتمتع الواحدة منها بكفاءة عامة بقبول عام في الوفاء بالالتزامات خارج حدود دولتها فكان سعر الصرف أداة ربط بين الاقتصاد المحلي وباقي اقتصاديات العالم. فحل مشكلة تحويل هذه العملات لبعضها، التي تتم بواسطة إجراء المدفوعات الدولية تحت مختلف الظروف.

1.1. طرح الإشكالية

بناءً على المعطيات السابقة وغيرها فإن تحقيق التوازن الخارجي أمر ممكن من الناحية النظرية لكن من الناحية العملية أمر قد يصعب تحقيقه، لذلك يعتبر اختلال هذا التوازن محل اهتمام دول العالم وذلك لما له من آثار سلبية على الاقتصاد الوطني وبالتالي دفع وتيرة النمو الاقتصادي وبذلك يعتبر التوازن الخارجي بمثابة قيد على المعاملات الاقتصادية المحلية والأجنبية وبالتالي على الأهداف الاقتصادية الكلية. وعلى اعتبار أن ميزان المدفوعات هو المرآة الكاشفة للوظيفة النقدية الدولية تبلورت لدينا إشكالية الدراسة التي نطرحها على النحو التالي:

"كيف يمكن لعرض النقود والطلب عليها أن يؤدي إلى تسوية وضعية الاختلال في ميزان المدفوعات؟

يمكن تقسيم إشكالية هذه الدراسة إلى الأسئلة الفرعية التالية:

السؤال الأول: ماهي أهم أسباب الاختلال في ميزان المدفوعات؟.

السؤال الثاني: ماهي المقاربة النقدية لمعالجة الاختلال في ميزان المدفوعات؟.

السؤال الثالث: هل المقاربة النقدية فعالة لمعالجة الاختلال في ميزان المدفوعات؟.

2.1. فرضيات الدراسة: للإجابة على الأسئلة المطروحة ارتأينا الاعتماد على الفرضية الأساسية التالية:

الفرضية الأولى: يعتبر نظام سعر الصرف من بين أهم أسباب اختلال وضعية ميزان المدفوعات.

الفرضية الثانية: يعتبر عرض النقود والطلب عليها أهم مداخل المقاربة النقدية لمعالجة الاختلال في ميزان المدفوعات.

الفرضية الثالثة: تستمر المقاربة النقدية في تقديم الحلول لمعالجة الاختلال في ميزان المدفوعات.

3.1. منهج الدراسة: للإجابة على الإشكالية المطروحة اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي الذي نعتقد أنه يتلاءم مع طبيعة الدراسة.

4.1. أهمية الدراسة: تنبع أهمية هذه الدراسة من:

- أهمية وضعية التوازن في ميزان المدفوعات.
- أهمية دور السوق النقدي الذي يحدث توازن نقدي داخلي أولي يحدث بدوره توازنًا خارجيًا يؤدي إلى تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات.

5.1. أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى التأكيد على أن:

- الاختلال في السوق النقدي يؤدي إلى الاختلال في ميزان المدفوعات،
 - يتحقق التوازن في ميزان المدفوعات في حالة توازن عرض النقود والطلب عليها.
- حاولنا التفصيل فيما سبق ذكره على النحو التالي:

2. المحور الأول: ماهية الاختلال في ميزان المدفوعات

يعد ميزان المدفوعات من أهم المؤشرات الاقتصادية التي تدل على مدى سلامة أوضاع البنين الاقتصادي لأي دولة، من خلال مبادلاته مع العالم الخارجي، وذلك بإعطاء صورة واضحة يضعها بين أيدي السلطات للأخذ بزمام الأمور

1.2 تعريف ميزان المدفوعات

يعتبر ميزان المدفوعات أداة هامة للتحليل الاقتصادي، وذلك بإيضاح المركز الذي تحتله الدولة في الاقتصاد العالمي من خلال تشخيص قوة و/أو ضعف إقتصادها، وتحديد خصائص التغيرات التي تحصل في هذا المركز عن طريق مقارنة البيانات الإحصائية الخاصة بميزان المدفوعات لسنوات معينة، يمكن تعريف ميزان المدفوعات كما يلي:

- **التعريف العام:** هوسجل أو حساب أساسي "المنظم والموجز" تدون فيه كافة المعاملات الإقتصادية التي تتم بين المقيمين" في بلد معين والمقيمين في بلد آخر خلال فترة زمنية جرى العرف أن تكون سنة واحدة، وعادة ما يقوم البنك المركزي بإعداد هذه الوثيقة لحساب الحكومة". (صيد، 2013، صفحة 78) ويسمى مقيما كل شخص طبيعي أو معنوي شركات أو مؤسسات يمارس نشاطه على التراب الوطني لفارة سنة على الأقل ويستبعد من ذلك الدبلوماسيين، السياح ورجال الجيش.
- **تعريف صندوق النقد الدولي:** هو "بيان إحصائي يوفر بأسلوب منهجي منظم ما يجري من معاملات إقتصادية بين إقتصاد معين والعالم الخارجي خلال فترة زمنية معينة، فهو سجل يعتمد على القيد المزدوج يتناول إحصائيات فترة زمنية معينة بالنسبة إلى التغيرات في مكونات أو قيمة إقتصاديات دولة ما، بسبب تعاملها مع بقية الدول الأخرى أو بسبب هجرة الأفراد، كذلك يعتمد على التغيرات في قيمة مكونات ما تحتفظ به من ذهب نقدي وحقوق سحب خاصة من الصندوق، وحقوقها والتزاماتها تجاه بقية العالم". (الدولي، 1995)
- من خلال التعاريف يمكننا استخلاص أهم خصائص ميزان المدفوعات والتي نذكرها كما يلي:
- يعكس ميزان المدفوعات قوى طلب وعرض العملات الأجنبية، وهو ما يسمح بتوضيح أثر السياسات الإقتصادية على هيكل التجارة الخارجية من حيث حجم المبادلات ونوع السلع المتبادلة.
- يعتبر ميزان المدفوعات مؤشر لكيفية استخدام سعر الصرف في تعديل المعاملات الإقتصادية الدولية.
- بيد أن ميزان المدفوعات لا يبين أسباب حدوث التغيرات في بعض مكوناته، حيث أنه يخفي بيانات المقايضة والهبات والتعويضات العينية، ويهمل الصعوبات الكامنة وراء عملية توازن الصادرات والواردات، أو بين تدفقات رؤوس الأموال الداخلة والخارجة، لأنه لا يعطي إلا الخلاصة الإجمالية للمبادلات الإقتصادية دون أن يعرض التفاصيل الضرورية التي يمكن الإستفادة منها وخاصة فيما يتعلق بأنواع الصادرات كمؤشر لمتابعة التغيرات الهيكلية في الإقتصاد المعني، كما أنه لا يكشف عن الصورة الآنية لمركز بلد ما في الإقتصاد الدولي إلا في نهاية الفترة والتي تكون غالبا سنة.

2.2 هيكل ميزان المدفوعات

إن أسلوب إعداد ميزان المدفوعات وترتيب بنوده يعتمدان على عدة محددات أهمها: (السيريتي، 2008، صفحة 299)

❖ مدى توفر المعلومات من مصادرها الأصلية

- أهداف السياسة الإقتصادية المعتمدة في الدولة، خاصة تجاه حركات رؤوس الأموال الأجنبية، حرية أوتقييد التحولات الخارجية ونمط التنمية فيما بين تعويض الإستيراد وتعزيز الصادرات، حيث يتضمن ميزان المدفوعات لأي قطر تصنيفين رئيسيين هما:
- **التصنيف العمودي:** الذي يعتمد على النظرة الرأسية لبنوده، فيقسمه إلى جانبين أحدهما مدين والآخر دائن فالجانب المدين يحتوي على سجل لجميع المعاملات التي ينتج عنها مدفوعات من البلد إلى البلدان الأخرى، أما الجانب الدائن فيحتوي على سجل لجميع المعاملات التي ينتج عنها دخول مدفوعات أجنبية إليه.
- **التصنيف الأفقي:** الذي يعتمد على النظرة الأفقية لبنود ميزان المدفوعات: فلا يوجد تقسيم موحد له إلا التقسيم المقترح من طرف صندوق النقد الدولي، الذي حاول تقسيمه إلى قسمين رئيسيين هما:

أولاً: حساب العمليات الجارية: **Curent Account** هو أكبر وأهم أجزاء ميزان المدفوعات إذ يشير إلى القيمة النقدية للتدفقات الدولية المرتبطة بالمعاملات في السلع والخدمات، تدفقات الدخل والتحويلات الملزمة من جانب واحد. وينقسم حساب العمليات الجارية بدوره إلى:

- **الميزان التجاري: Trade balance** وهو يعتبر من أهم فقرات ميزان المدفوعات لاحتوائه على عمليات التجارة الخارجية للدولة خلال السنة سواء تمثلت في التجارة السلعية والخدمية، ويقسم بدوره إلى حسابين أساسيين هما:
 - حساب التجارة السلعية: هو محصلة الفرق الجبري بين مجمل الصادرات ومجمل الواردات من السلع فقط التي تمر على الجمارك.
 - حساب الخدمات: ويمثل الفرق بين معاملات الخدمات التي يقدمها أو يبيعها المقيمون إلى غير المقيمين والعكس صحيح مثل خدمات النقل، التأمين، السياحة، نفقات أعضاء البعثات الدبلوماسية ونفقات البعثات التعليمية وعوائد الاستثمار وغيرها.
 - حساب ميزان الدخل: يشمل هذا الميزان على عائدات ومدفوعات الدخل، ويتكون من صافي إيرادات الاستثمار والذي يمثل الفرق بين الإيرادات المتحصلة على الأموال المملوكة للدولة في الخارج ومدفوعات الإيرادات على الأصول المملوكة للأجانب في الدولة.
- **حساب التحويلات الملزمة من جانب واحد Unilateral transfert Account**: يخص هذا البند جميع المساعدات الخاصة والرسمية التي يترتب عليها انتقال موارد حقيقية عينية أو نقدية من وإلى الخارج دون اقتضاء مقابل في الحال أو في المستقبل وتتم من طرف واحد كالهبات، الهدايا، الإعانات، التبرعات ... وغيرها.
- ثانياً: حساب العمليات الرأسمالية **Capital Account** كما يسمى بالميزان الأساسي، الذي يبين التدفقات الرأسمالية الوافدة إلى البلد والخارجة منه في شكل أصول حقيقية أو مالية، قروض أو إستثمارات دولية، ويقسم بدوره إلى حسابين هما:
 - **حساب رأسمال الطويل الأجل Capital Account for long time** ويتضمن التدفقات الرأسمالية التي يطول أمدها لأكثر من سنة كعمليات الاستثمار في الخارج أو عمليات الاستثمار الأجنبي في الداخل، عمليات الإقراض والاقتراض طويل الأجل، شراء عقارات في الخارج وبيعها... وغيرها، وعندما يتم تصفية الإستثمارات الوطنية في الخارج، فإن الأموال التي يستلمها المستثمرون تمثل تدفق رؤوس الأموال للداخل بالنسبة للبلد، والعكس صحيح في حالة تصفية الإستثمارات الأجنبية في الداخل.
 - **حساب رأسمال القصير الأجل Capital Account in a short time** كما يسمى بحساب المدفوعات النقدية، ويتضمن رؤوس الأموال المحولة من أو إلى الخارج بقصد استثمارها لأجل قصير، لمدة تقل عن سنة، عادة تتمثل هذه التحويلات في التغيرات التي تحدث على إجمالي الحقوق المالية القصيرة الأجل التي يحتفظ بها المقيمون على الأجانب، وعلى إجمالي الحقوق المالية التي يحتفظ بها الأجانب على المقيمين، وتتخذ هذه الحقوق أشكالاً كثيرة: حركات ودائع بين البنوك صفقات بيع وشراء الأسهم والسندات التي تستحق السداد لفترة تقل عن سنة بين المقيمين وغير المقيمين.
- **حساب التسويات الرسمية Official Settlement Account**: يسجل فيه صافي التغيرات في الإحتياطات الدولية الرسمية في أي سنة من السنوات وذلك بغرض إجراء التسوية الحسابية لصافي العجز أو الفائض في ميزان المدفوعات. ويتحدد العجز أو الفائض في ميزان المدفوعات عن طريق النتيجة النهائية أو الرصيد الصافي للعمليات الجارية والرأسمالية

معاً، فيتحقق عجز الميزان المدفوعات حينما يكون الجانب المدين في ميزاني العمليات الجارية والرأسمالية أكبر من مجموع الجانب الدائن فيهما، ويتحقق الفائض في الحالة العكسية.

أما التسوية الحسابية لميزان المدفوعات فتتم عن طريق تحركات الإحتياطات الدولية، الذهب النقدي لدى السلطات النقدية، العملات القابلة للتحويل، وحقوق السحب الخاصة في صندوق النقد الدولي وحصة البلد في المؤسسات أو البنوك الدولية، يمكن التمييز بين حالتين فقط وهما:

حالة العجز: فتكون:

- إما بتسديد قيمة العجز ذهباً، أو عملات قابلة للتحويل، وبالتالي تخفيض مستوى احتياطياتها من الصرف.
 - أو بتخفيض دائنية البلد اتجاه العالم الخارجي.
 - أو طلب قرض قصير الأجل من بلد دائن، وبالتالي إرتفاع مديونية البلد صاحب العجز.
 - أو بالإقتراض من بلد آخر، من السوق المالية أو من مؤسسات مالية دولية كصندوق النقد الدولي.
- أما في حالة الفائض: فتكون إما بزيادة إحتياطياتها من الذهب والعملات الصعبة، أو بتسديد ديونها السابقة، أو بتقديم قروض قصيرة الأجل للدول المدينة وبالتالي زيادة دائنيها تجاه العالم الخارجي.

• **حساب صافي الخطأ والسهو أو التباين الإحصائي:** نظراً لعدم قدرة الجهاز الإحصائي للبلد على حصر جميع المعاملات الإقتصادية التي تتم مع العالم الخارجي يتم إدراج حساب أو فقرة السهو والخطأ ليتطابق مجموع الحسابات الدائنة مع مجموع الحسابات المدينة الواردة في الحسابات الجارية والرأسمالية: لأنها تقديرات وتخضع لأخطاء كبيرة، إذ لا يتم تسجيل كل المعاملات الفعلية التي تنطوي على المقايضة أو الأنشطة الإقتصادية غير الرسمية، ومعاملات غير قانونية أخرى؛ حيث يتم الرجوع إلى هذا الحساب لخلق التوازن الحسابي.

3.2 أنواع الإختلال في ميزان المدفوعات

على اعتبار أن وضعيته التوازن في ميزان المدفوعات حالة افتراضية نظرية فقط، لتبقى وضعية الإختلال فيه من الحالة الواقعية والدائمة له، والتي لا تقتصر على العجز فقط، فالفائض يشكل اختلالاً يجب معالجته، هذا ويمكن التمييز بين عدة نماذج من اختلالات نلخص أهمها كما يلي: (يونس، 2007، صفحة 261)

❖ **الإختلال الدوري:** ينشأ نتيجة التقلبات الإقتصادية -حالي الرواج والإنكماش- والتي تحدث غالباً في الدول الرأسمالية وتنتقل آثارها عبر التجارة الخارجية، ويتم علاجه عن طريق السياسات النقدية والمالية المناسبة (منذور، 1990، صفحة 177)

❖ **الإختلاف طويل الأجل:** يظهر بصفة خاصة في الميزان التجاري خلال انتقال الإقتصاد الوطني من مرحلة التخلف إلى مرحلة النمو.

❖ **الإختلال الهيكلي:** يرجع هذا الإختلال إلى (حاتم، 1988، صفحة 128):

— تغير ظروف الطلب و/أو العرض على عناصر الإنتاج وتوزيع الموارد بين مختلف فروع الإنتاج فيه، بحيث يمس هيكل هذا الإقتصاد.

— تدهور مركز الدولة بسبب إنخفاض مستوى إنتاجية فروع الإنتاج أو تدهور قدرتها على المنافسة في الأسواق الدولية بسبب إرتفاع تكاليف الإنتاج، ويتم معالجته من خلال القضاء على الأسباب الحقيقية التي أوجدته.

❖ الإختلال النقدي: إذا أصرت الدولة على الإحتفاظ بمستوى سعر الصرف على الرغم من انخفاض القوة الشرائية للوحدة النقدية في السوق الداخلية فإن ذلك سيؤدي عاجلا أو آجلا عن اختلال نقدي ثم إختلال في ميزان المدفوعات وحدوث تضخم محلي.

3. المحور الثاني: التفسير الاقتصادي لأرصدة ميزان المدفوعات

نلخص التفسير الاقتصادي لأرصدة ميزان المدفوعات على النحو التالي:

1.3 أرصدة ميزان المدفوعات: هناك ثلاثة أرصدة أساسية لميزان المدفوعات ولكل منها دلالتها الاقتصادية نعرضها:

❖ الرصيد التجاري: يعبر هذا الرصيد عن الفرق بين صادرات وواردات السلع وهو يبين مكانة الدولة في التقسيم الدولي للعمل بالإضافة إلى درجة إرتباطها أو تبعيتها للخارج، درجة تنافسية صادراتها. كما توضح مرونة أو عدم مرونة الجهاز الإنتاجي خاصة في الدول النامية- ومدى إمكانية التصدي للأزمات المفاجئة..

❖ رصيد العمليات الجارية: هو الفرق بين القيود الدائنة والمدينة للسلع ، الخدمات ، الدخل والتحويلات، يقيس التغير في صافي الأصول الأجنبية لإقتصاد ما.

- في حالة تحقيق رصيد موجب هذا يعني أن للبلد قدرة على التمويل بإعتباره استطاع تكوين إيدار صافي من خلال تعامله مع الخارج،

- أما في حالة تحقيق رصيد سالب فهذا يدل على إحتياج التمويل.

❖ الرصيد الإجمالي: هو مجموع رصيد ميزان العمليات الجارية وتدفقات رؤوس الأموال، ويعبر عن التأثيرات المطبقة على أسعار الصرف، بإعتبار أن:

- العمليات المسجلة في الجانب المدين تمثل طلبا على العملات الأجنبية وعرضا للعملة المحلية، وبالتالي تدهور في قيمتها

- بينما العمليات المسجلة في الجانب الدائن تمثل طلبا على العملة المحلية وبالتالي تحسن في قيمتها.

2.3. التوازن والإختلال في ميزان المدفوعات

يشمل ميزان المدفوعات نوعين من المعاملات فتساويهما يحدث توازن في ميزان المدفوعات وبإختلالهما يحدث عدم التوازن فيه أوبه. نذكر هذه المعاملات كما يلي:

النوع الأول: يؤدي هذه المعاملات إلى زيادة رصيد الدولة لكونها مدفوعات من الخارج.

النوع الثاني: فتؤدي إلى نقص في رصيد الدولة لأنها مدفوعات إلى الخارج.

❖ مفهوم التوازن في ميزان المدفوعات وأنواعه

عند الحديث عن توازن ميزان المدفوعات علينا الفصل بين نوعين من التوازن هما:

- التوازن المحاسبي: هو محقق دائما في نهاية كل سنة نتيجة إتباع قاعدة القيد المزدوج المحاسبية في تسجيل المعاملات الدائنة لإيرادات الدولة من الصرف الأجنبي مقابل المدفوعات المالية للطرف المدين، لكن من الخطأ الحكم على المركز الخارجي للدولة من خلال التوازن المحاسبي لأنه توازن ظاهري فقط ليس له أهمية من الناحية الإقتصادية ولأنه لا يدوم في الأجل الطويل ويخفي وراءه إختلالا أكيدا في النشاط الإقتصادي للدولة .

- التوازن الإقتصادي: لا يكون تحققه حتميا إلا بتوفر ظروف إقتصادية، سياسية، وتجارية ملائمة: بحيث لا يكون التركيز على الرصيد النهائي للجانبين الدائن والمدين للميزان، وإنما تركيز النظر على رصيد مكونات أجزاء أعلى الحسابات

الفردية فقط لميزان المدفوعات، وذلك بمقارنة القيمة الكلية لهما في الجانب المدين والدائن، فإذا كانتا متعادلتين سيكون ميزان المدفوعات متوازنا.

ولمعرفة موقف ميزان المدفوعات من وجهة النظر الإقتصادية، نحتاج إلى التعرف على هذه المكونات أو الحسابات الفردية لوصفه بأنه مختل أو متوازن.

• مفهوم المعاملات المستقلة أو التلقائية: كما يطلق عليه العمليات فوق الخط، هي كل المعاملات التي تتم مع الخارج دون النظر إلى حالة ميزان المدفوعات، وتوجهه في اتجاه معين، كالسعي وراء تحقيق التوازن به، وتشمل هذه العمليات ما يلي:

- جميع أنواع الصادرات والواردات المنظورة وغير المنظورة قصد تحقيق رغبات المستهلكين بالإضافة إلى التحويلات من جانب واحد للتقليل من التفاوت في مستويات الدخل - عمليات الحساب الجاري -، وحساب الذهب للأغراض التجارية فقط.

- حركة رؤوس الأموال الطويلة الأجل التي تهدف إلى التملك وتحقيق الأرباح - الإستثمار الطويل الأجل -.

- بعض رؤوس الأموال القصيرة الأجل التي تبحث عن المضاربة فقط وتهربها بدافع الحيطة والحذر.

• مفهوم المعاملات الرسمية أو العمليات تحت الخط: كما يطلق عليها معاملات التسوية هي تلك المعاملات التي لا تتم لذاتها وإنما تجري بالنظر إلى حالة ميزان المدفوعات، وتتمثل في حركة رؤوس الأموال القصيرة الأجل في شكل قروض أو تغيير في طبيعة الأرصدة الأجنبية وفي حركة الذهب للأغراض النقدية، وهي أيضا ذات طبيعة وقائية لا تتم بمعزل عن باقي بنود الميزان، وإنما الغرض منها هو التسوية لما تحقق من كافة البنود الأخرى فوق الخط. مما يعني أنها معاملات مخطط لها من طرف السلطات العامة.

وعليه يقصد بالتوازن الإقتصادي التركيز على العمليات المستقلة (التلقائية) وحدها دون غيرها ويتحقق ذلك عندما تتساوى المعاملات التلقائية الدائنة مع المعاملات التلقائية المدينة ولا يظهر أي تغيير في عناصر تحت الخط.

بينما يظهر العجز عندما تفوق التلقائية المدينة على المعاملات التلقائية الدائنة، ويتم تسوية الفارق بينهما من خلال بنود تحت الخط مثل: السحب من الأرصدة الدولية، حركات الذهب لتسوية الميزان التجاري وتخفيض الإحتياطي من العملات الأجنبية، في حين يظهر الفائض عندما تفوق المعاملات التلقائية المدينة ويتطلب إضافة الفارق بينهما إلى بنود تحت الخط حتى تتم تسوية الميزان مثل: زيادة الأرصدة الدولية.

❖ مفهوم الإختلال في ميزان المدفوعات وأنواعه

إن تساوي المدفوعات والمقبوضات للمعاملات الإقتصادية لا يعكس بالضرورة التوازن الحقيقي في ميزان المدفوعات لأنه نادر الحدوث، لتبقى حالي العجز والفائض هما الصورتان الأكثر تعبيرا لأغلب موازين مدفوعات دول العالم. فيحدث الإختلال نتيجة وجود فجوة بين المعاملات التلقائية والرسمية بعد التسوية، فتكون أمام حالة الفائض إذا كانت قيمة المقبوضات أكبر من قيمة المدفوعات والعكس صحيح في حالة العجز.

• كيفية تحديد الإختلال في ميزان المدفوعات: تقسم بنود ميزان المدفوعات أفقيا إلى معاملات إقتصادية فوق الخط ومعاملات إقتصادية تحت الخط، وبناء عليه يمكن القول أن المعاملات الإقتصادية فوق الخط مصدر الخلل به سواء كان في حالة عجز أو فائض أما المعاملات الإقتصادية تحت الخط هي عبارة عن الإجراءات التي تتخذها السلطات

النقدية حول مصير مجموع هذه المعاملات وتعد في الوقت نفسه بمثابة رد فعل هذه السلطات في التصرف في المعاملات الإقتصادية الواقعة فوق الخط التي يوجد بها فائض أو عجز.

- أن تكون المعاملات التلقائية أكبر من المعاملات الرسمية هنا يظهر ميزان المدفوعات حالة فائض.
- أن تكون المعاملات التلقائية أصغر من المعاملات الرسمية هنا يظهر ميزان المدفوعات حالة عجز يتم التسوية من خلال اللجوء إلى حسابات التسوية الرسمية.
- أن تكون المعاملات التلقائية مساوية للمعاملات الرسمية؛ هنا تعكس حالة التوازن، وهي نادرة الوقوع في الواقع العملي.
- معايير قياس الإختلال في ميزان المدفوعات: نلخص أهم معايير قياس الإختلال في ميزان المدفوعات كما يلي:
 - طريقة الميزان الأساسي: يعرف على أنه المجموع الجبري لصافي أرصدة الحساب الجاري وحساب رأسمال الطويل الأجل من خلال طبيعة المعاملات في هذين الحسابين هي معاملات تلقائية وطبيعتها مستقرة في الأجل القصير، إلا أنها تظهر عدة صعوبات عند استخدامها خاصة عند عدم القدرة على التفرقة وبدقة بين رؤوس الأموال الطويلة والقصيرة الأجل.
 - طريقة الميزان التسويات الرسمية: لا يفرق بين المعاملات الرأسمالية القصيرة الأجل أو الطويلة الأجل الخاصة ويضعها سويًا في العناصر فوق الخط ضمن المعاملات التلقائية، أما المعاملات الوقائية وبنود التسوية فتتضمن المعاملات الرأسمالية الحكومية قصيرة الأجل وصافي الإحتياطي الدولية، ويشير هذا الميزان إذا كان مدينا إلى زيادة الحسابات الدائنة- فوق الخط- عن الحسابات المدينة وهذا يعني أن ميزان المدفوعات في حالة فائض، أما إذا كان ميزان التسويات الرسمية دائمًا فذلك يدل على حالة العجز.
- من أهم صعوبات التي أدت إلى التخلي عن رصيد معاملات التسويات الرسمية كمقياس للإختلال في ميزان المدفوعات نذكر تقويم أسعار الصرف وحرية تقلبها مع صعوبة التمييز بين المعاملات المستقلة ومعاملات التسوية.
- لهذا تلجأ أغلب دول العالم خاصة المتقدمة منها لاتباع معايير أخرى لتقيس عجز أو الفائض في ميزان مدفوعاتها فحسب وجهة نظرها يتحقق توازن ميزان مدفوعات إلا عندما يتساوى الطلب على العملات الأجنبية وعرضها خلال فترة زمنية معينة.
- طريقة الميزان الشامل للسيولة أو التسوية: هو بالإضافة إلى إحتياطيات البنك المركزي نضيف الإحتياطيات النقدية للبنوك التجارية من الذهب والنقد الأجنبي، ليطلق عليها إسم الإحتياطيات النقدية الكلية للدولة أو السيولة الشاملة. وبصفة عامة يكتسب هذا المعيار أهميته الخاصة طالما كانت هذه الإحتياطيات تحت رقابة البنك المركزي من خلال السياسة النقدية، وإن لم يتحقق ذلك فإن هنالك مشاكل نقدية كبيرة يمكن أن تنشأ عند محاولة جمعها معا.
- طريقة ميزان صافي السيولة: من أقدم المعايير المستخدمة لقياس مقدار العجز والفائض في ميزان المدفوعات، فهو يفرق بين المعاملات الإقتصادية فوق الخط وهوما يمكن التعبير عنه بالعلاقة التالية:

$$\text{الميزان التجاري} + \text{ميزان التحويلات الملزمة من جانب واحد} + \text{ميزان رأسمال بمعناه الضيق} - \text{كافة حركات رؤوس الأموال القصيرة الأجل} + \text{كافة حركات رؤوس الأموال الطويلة الأجل والمعاملات الإقتصادية تحت الخط: الإحتياطيات المركزية من الذهب والصرف الأجنبي.}$$
- فيكون في حالة فائض عندما تزداد الإحتياطيات المركزية من الذهب والصرف الأجنبي، غير أن هذا لا يحدث إلا إذا كانت المعاملات الإقتصادية الدائنة فوق الخط أكبر من المعاملات الإقتصادية المدينة فوق الخط مع استبعاد حركات الذهب والعملات الأجنبية الدائنة والمدينة والعكس صحيح في حالة العجز.

ولتسوية هذا الخلل في ميزان المدفوعات يتم من خلال إحداث التغيير في احتياطي المركزي من الذهب والصرف الأجنبي .

4. المحور الثالث: الأسلوب الرياضي للمقاربة النقدية لميزان المدفوعات

يعود الإمتداد النظري (سيجل، 1987، صفحة 340) للمقاربة النقدية لميزان المدفوعات إلى النظرية لميزان المدفوعات

إلى النظرية الكمية للنقود التي شرحت ووضحت العلاقة بين فكرتين أساسيتين هما:

❖ **التوازن النقدي - قانون ساي:-** الذي يتحقق عند تساوي الطلب الكلي على النقود مع كمية النقود المتاحة والمعروضة من طرف البنك المركزي، ولتحقيق هذا التوازن يتطلب وجود قوى تعمل على تحقيق التوازن بين العرض الكلي والطلب الكلي للسلع والخدمات في أي اقتصاد، ولا يخفى أن العوامل التي تؤدي إلى الإخلال بالتوازن النقدي يمكن أن تتسبب في إخلال التوازن بين العرض الكلي والطلب الكلي للسلع والخدمات.

❖ **مبدأ ساي للأسواق:** والمرتبطة أساسا بالإقتصاد النقدي ومشتق من قانون "ساي للأسواق"، وهو تطبيق لفكرة أساسية محدودة "العرض يخلق الطلب المساوي له" ببساطة ينص هذا القانون: أن جميع ما ينتج -عرض- مخصص إما لإشباع طلبات المنتج- المزارع المكتفي ذاتيا- أو يهدف تبادلها بسلع أخرى، ويقر مبدأ ساي بأن قيمة فائض الطلب الكلي على السلع والخدمات والنقود في اقتصاد النقدي يساوي الصفر، والمعنى المتضمن لذلك هو أن الصفر كفائض طلب كلي على نقود يعني- توازن في سوق النقد- يجلب معه فائض طلب كلي عن السلع والخدمات يساوي صفرا أيضا يعني- التوازن في سوق السلع والخدمات- وهوبذلك بمثابة اللبنة الأولى لفهم الدورات الإقتصادية ومشكلة التضخم لاحقا. وبناءا عليه تعتبر المقاربة النقدية لميزان المدفوعات مجرد إمتداد للنظرية الكمية للنقود التي ظهرت على يد IRVing Fisher سنة 1911. والتي تمت صياغتها على النحو التالي:

$$MV = PT$$

حيث:

M: كمية النقود المتداولة في فترة زمنية معينة.

V: سرعة دوران وحدة النقود في المتوسط خلال فترة زمنية معينة.

P: المستوى العام للأسعار.

T: حجم المعاملات التي تمت خلال نفس الفترة والتي تسمى بمعادلة التبادل.

إذ يؤكد أصحاب هذه النظرية على أنه ليس للنقود دور وأثر على الإنتاج، وأن التأثير الوحيد لها يتمثل في التأثير على المستوى العام للأسعار (ليلي، 1999، صفحة 34)، هكذا يصبح قانون ساي للمنافذ محققا دائما لأن العرض يخلق الطلب المساوي له".

1.4 الصياغة الرياضية للمقاربة النقدية لميزان المدفوعات في حالة سعر الصرف الثابت

بالرغم من أن الصياغة النظرية للمقاربة النقدية لميزان المدفوعات واضحة نسبيا، إلا أن إعادة صياغتها برموز

رياضية مفيدة أكثر، ولتسهيل الفهم نفترض وجود:

— دولتين.

— سيادة نظام سعر صرف ثابت.

— عرض نقد محلي تحت رقابة البنك المركزي.

— تلتزم السلطات النقدية بقواعد "لعبة قاعدة الذهب" بمعنى أنها ستزيد أو تنقص عرض النقد المحلي بإرتفاع أو انخفاض احتياطياتها من الذهب أو العملات الأجنبية.

تستخدم الرموز التالية:

X: سعر الصرف بين العملة المحلية والأجنبية.

M: عرض النقد.

P: المستوى العام للأسعار.

Y: الدخل الحقيقي.

R: الإحتياطيات الدولية.

C: الجزء المخلوق محليا من عرض النقود

W: إشارة لباقي العام.

كل نجمة * فوق حرف هي إشارة للدولة الأجنبية.

$$PW = P = XP \dots\dots\dots (1) \text{المعادلة}$$

تشير المعادلة (1) إلى مستوى السعر العالمي عند قانون السعر الواحد.

أي: سعر واحد = بلد واحد = سلعة واحدة.

إذ ينص هذا القانون على أن السعر المتاجر بها والمتماثلة بين دولتين يكون نفسه في الإقتصاد المحلي والأجنبي على حد سواء.

$$M^d = kpy \dots\dots\dots (2) \text{المعادلة}$$

$$M^{d*} = k^* P^* y^* \dots\dots\dots (3) \text{المعادلة}$$

$$M_w^d = kpy + k^* \left(\frac{P}{X}\right) y^* \dots\dots\dots (4) \text{المعادلة}$$

$$M = C + R \dots\dots\dots (5) \text{المعادلة}$$

$$M^* = C^* + R^* \dots\dots\dots (6) \text{المعادلة}$$

$$MW = M + XM^* \dots\dots\dots (7) \text{المعادلة}$$

إن هذا النظام كما هو الآن قادر على تحديد سعر التوازن الدولي، إذ تذكرنا بالنظرية الكمية للنقود بأن مستوى

الأسعار يتحدد بنسبة (Ratio) عرض النقد الإسمي (Nominal) مقابل الطلب الحقيقي (Real) على النقود.

وبتطبيق هذه المقاربة على العالم ككل نحصل على:

$$w = MW = M_w^d \dots\dots\dots (8) \text{المعادلة}$$

$$M_w^d = \frac{M_w^d}{P} \dots\dots\dots (9) \text{لأن المعادلة}$$

حيث: M^d : الطلب المحلي،

k : عدد المتعاملين في السوق بالنسبة التي يحتفظ بها الناس من الدخل في صورة نقود.

p : الرقم القياسي.

py : الدخل النقدي.

نعوض الرموز في كل من المعادلات (1) و(3) و(4) و(7) لنحصل على:

$$Pw = \frac{M+M^*}{Ky+k^*y^*} \dots\dots\dots \text{المعادلة (10)}$$

ويكون بذلك مستوى السعر العالمي محددا في الأجل الطويل بعرض النقد ومستوى الإنتاج والطلب الحقيقي على النقد في جميع الدول.

كما يتضح من المعادلة (10) بأن:

- التوسع النقدي المحلي في أية دولة سيؤدي إلى ارتفاع مستوى الأسعار الدولي.
 - إن بوجود سعر الصرف ثابت تستطيع سلطات أية دولة بعث التضخم الدولي.
 - العامل القادر على إيقاف أو منع حدوث تضخم دولي هو تحديد عرض الإحتياطيات الدولية.
- وبذلك يتعين على التوسع النقدي لأية دولة المخاطرة بخسارة احتياطياتها، وإذا لم تتوسع الدول الأخرى وفي نفس الوقت في عرضها النقدي ستفقد الدولة أجلا أو عاجلا جميع احتياطياتها، وقبل أن يحدث ذلك ستقوم الدولة إما بإيقاف التوسع النقدي المحلي أو الإقتراض من الخارج الذي سيؤدي إلى التقليل من قدرة الأجانب على شراء السلع؛ وبذلك - ومن وجهة نظر عالمية - فإن الإقتراض الدولي ليس تضخما. أما الحالة الإستثنائية المهمة فهي استخدام الدول الأخرى لعملة الدولة المتوسعة نقديا كعملة احتياطية دولية، ففي هذه الحالة تستطيع هذه الدولة وتسمى دولة العملة الإحتياطية أن تتحمل عجزا دائما في ميزان مدفوعاتها دون خشية من العقاب الدولي، ومن ثم باستطاعة دولة العملة الإحتياطية أن تفشي تضخما عالميا.

ولقد لعبت الولايات المتحدة الأمريكية هذا الدور في الستينات حيث أصبح العالم في حالة إشباع من الدولار. ونتيجة للتوسع الأمريكي في عرض النقد انهار نظام سعر الصرف الثابت.

وللاستمرار في عرضنا للمقاربة النظرية سنحتاج لثلاث معادلات أخرى جديدة: معادلات تعديل (Adjustment) كمية النقود، معادلات ميزان المدفوعات ومعادلات الإنفاق المحلي.

ولكتابة معادلة تعديل النقود دعنا نفترض أن:

- $\dot{M}$: تشير إلى معدل تغيير حمل النقود في فترة زمنية حيث أن معنى النقطة الظاهرة فوق الحرف هو معادلة التعديل وأن A تمثل معلمة التعديل (Adjustment coefficient) والذي يشير إلى سرعة تدفق النقد من وإلى الدولة نتيجة فائض الطلب أو العرض عليها. وتتراوح قيمة A و (A^*) ما بين الصفر والواحد.

$$M = A (M^d - M) \text{ and } M^* = A^* (M^{d*} - M^*) \dots\dots\dots \text{المعادلة (11)}$$

وكلما اقتربت A من القيمة واحد (1) كلما زادت سرعة التعديل، وإذا أصبحت قيمتها واحدا، فإن هذا يعني أن فائض طلب أو عرض النقود ينتهي بفترة زمنية واحدة وإذا اقتربت من الصفر يستغرق التعديل عدة فترات زمنية.

وتربط معادلات ميزان المدفوعات تغيرات عرض النقد بتغيرات الإحتياطيات الدولية وتوازن ميزان المدفوعات والذي نشير إليه بالحرف (Z) ، ولذلك، فإذا لم تتدخل السلطات النقدية بتأثير عدم التوازن على تدفق الإحتياطيات وعرض النقد المحلي نحصل على هذه المعادلة: $Z = R' = M'$ وتعني أن فائض /عجز ميزان المدفوعات يساوي تدفق الإحتياطيات الذي يزيد /ينخفض عرض النقد، علاوة على ذلك فإذا كان العالم يحتفظ بكمية معينة من الإحتياطيات الدولية فإن: $Z = -XZ^*$ أو أن قيمة فائض الدولة الأم يساوي عجز الدول الأجنبية، وتسمح هذه النقطة لنا بكتابة معادلة ميزان المدفوعات كاملة على النحو التالي:

$$Z = -XZ^* = M' = R' = -XM' = -XR^* \dots\dots\dots \text{المعادلة (12)}$$

ويتضح من هذا أن فائض ميزان مدفوعات دولة ما بالتعريف يساوي عجز الدول الأخرى، وتتحقق هذه المساواة بتدفق النقد من دولة إلى أخرى، أما تدفق الإحتياطيات فيتحقق نتيجة للتعديل في عرض النقد المحلي مقابل الطلب على النقد المحلي أيضا، ويكون ميزان المدفوعات بين الدول بالنتيجة عبارة عن وسيلة توزيع لعرض النقد الدولي بين مختلف الدول.

ولاستكمال النموذج بتبيان العلاقة بين النفقات المحلية وتدفق النقد للداخل وللخارج، سيشير (y^d) إلى الإنفاق على كل من السلع المحلية والأجنبية. وإذا كانت (y) الدخل الحقيقي المنتج محليا ستكون الكتابة الرياضية على النحو التالي:

$$p(y^d - y) = -M \text{ و } p^*(y^{d*} - y^*) = -M^* \dots\dots\dots (13) \text{ المعادلة}$$

لذلك، إذا تدفقت النقود خارج الدولة (فائض الطلب المحلي على النقود سالبا) فإن النفقات المحلية تفوق الإنتاج المحلي، وإذا تدفقت النقود إلى داخل الدولة (فائض الطلب المحلي على النقود موجب) فإن النفقات المحلية تقل على الناتج المحلي، ونستنتج من ذلك أن توازن ميزان المدفوعات يعني:

$$(y^d - y = y^{d*} - y^* = 0) \dots\dots\dots (14) \text{ المعادلة}$$

$$(M = M^* = 0) \dots\dots\dots (15) \text{ المعادلة}$$

ويلخص توماس همفري (Thomas H. Humphres) نموذج التوازن لميزان المدفوعات على النحو الآتي:

- تحدد كمية النقود الدولية مستوى السعر الدولي.
- تحقيق عملية الموازنة السعريّة الدولية (Arbitrage) تسوية مستوى الأسعار الدولية.
- تحدد مستويات الأسعار المحلية الطلب الاسمي المحلي على النقود.
- يحدد الطلب المحلي على النقود مع العرض المحلي للنقود معدل التعديل (Adjustment) في كمية النقود.
- يحدد التعديل في كمية النقود حالات الإنفاق، وموازن التجارة، واتجاه وحجم التدفق الدولي للنقد.
- تستمر هذه العملية إلى أن يتحقق التوازن في توزيع النقد دوليا ويتحقق التوازن في سوق النقد في كل دولة، وعند هذه النقطة يوصف هذا الوضع بأن النظام في حالة توازن أي أن ميزان المدفوعات في حالة توازن وهذا في ظل نظام سعر الصرف ثابت.

تجدر الإشارة أن المقاربة النظرية لميزان المدفوعات تتضمن جملة من الآثار الضمنية وتنطبق هذه الآثار غالبا على حالة الدول الصغيرة المشتركة في نظام سعر الصرف الثابت العالمي دون الدول الكبيرة. نلخص هذه الآثار الضمنية كما يلي:

- أن السياسات المصممة للتأثير على ميزان المدفوعات غير ضرورية وغير مجدية في الأجل الطويل، ويعود سبب عدم ضرورتها لعملية التعديل الأوتوماتيكية الدولية والتي بالنهاية ستصلح الخلل في ميزان المدفوعات إن كان ذلك عجزا أم فائضا، وغير ضرورية لأن طلب الأفراد على النقود وليس سياسات السلطة النقدية هي التي تحدد توزيع النقد الدولي.
- عدم قدرة السلطات النقدية المحلية في دولة صغيرة التحكم في عرض النقد المحلي، وينبع هذا الأثر الضمني مباشرة من الحقيقة الماثلة في أن السياسات النقدية المحلية تخلق فائض طلب أو عرض النقود، ونظرا لأن فائض الطلب سيؤدي إلى فائض في ميزان المدفوعات ويؤدي فائض العرض إلى عجز؛ فإن تدفق النقد الخارجي للداخل وتدفقه للخارج سيبطل التغييرات في عرض النقد التي يحاول صانعو السياسة النقدية تحقيقها.

- عجز ميزان المدفوعات يكون غالباً خطأ السلطات النقدية المحلية إذ يستحيل وجود عجز في ميزان المدفوعات بدون إفراط في نمو النقد المحلي، ويحدث الإفراط عندما توسع السلطات النقدية المحلية عرض النقد بسرعة تفوق زيادة الطلب مقارنة بالسلطات الأجنبية، وبهذا يؤدي فشل السلطات النقدية المحلية في مراقبة واقتفاء أثر السياسات النقدية الأجنبية والتكيف معها إلى خلل دائم في ميزان المدفوعات.
- عدم قدرة الدولة الصغيرة في ظل سعر الصرف الثابت التحكم في مستوى الأسعار أو معدل التضخم، إذ يربط "قانون السعر الواحد" الأسعار المحلية بالمستويات الدولية ويحدد نمو عرض النقد ومعدل التضخم الدوليين، والطريقة الوحيدة التي باستطاعة الدولة الصغيرة اتباعها لتلافي استيراد التضخم هي رفع قيمة عملتها الدولية، إذ يتوجب عليها تخفيض سعر العملات الأجنبية مقابل العملة المحلية بنسبة مساوية لارتفاع معدل التضخم الدولي.

2.4. الصياغة الرياضية للمقاربة النقدية لميزان المدفوعات في حالة سعر الصرف المرن

بالرغم من أن الدولار مازال يلعب دور العملة الإحتياطية التي تمتع بها قديماً إلا أنه لم يعد مرتبطاً بالعملات الأخرى بمعدلات صرف ثابتة بل أصبحت أسعار الصرف تتقلب نتيجة تغير في قوى السوق، وتتمتع البنوك المركزية في هذه الحالة بحرية كبيرة نسبياً في القدرة على التحكم في معدلات نمو عروضها النقدية المحلية. هذه الوضعية تجعل من الممكن توحيد المقاربة النقدية لميزان المدفوعات مع "نظرية تعادل القوة الشرائية"؛ ونتيجة لذلك نحتاج إلى تفسير التقلبات في أسعار الصرف وهو ما نعني به الانتقال إلى الصياغة الرياضية للمقاربة النقدية لميزان المدفوعات في حالة سعر الصرف المرن.

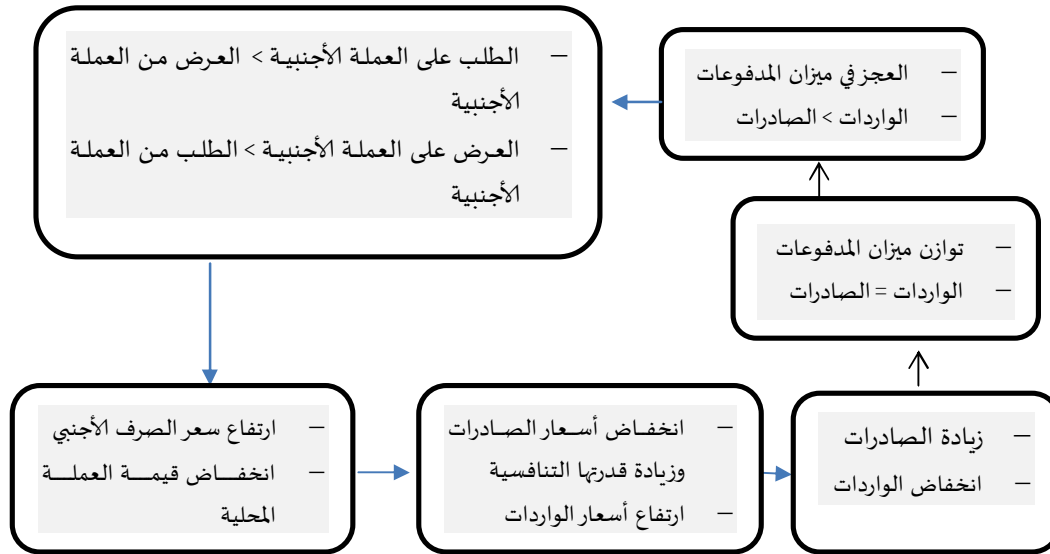
❖ علاقة سعر الصرف المرن بميزان المدفوعات في ظل المقاربة النقدية

يستمد عرض الصرف الأجنبي مصدره من مختلف المعاملات، سواء الجارية أو الرأسمالية، التي تظهر في الجانب الدائن في ميزان المدفوعات والذي يمثل في نفس الوقت طلب غير المقيمين على العملة المحلية، وبالمثل فإن الطلب على العملة الأجنبية إنما يمثل في المقابل عرض المواطنين للعملة المحلية الذي يستمد مصدره من مختلف المعاملات التي تظهر في الجانب المدين في ميزان المدفوعات.

وعليه فإن التوازن في سوق الصرف إنما يرتبط بتوازن ميزان المدفوعات وفقاً لما يعرف بالتوازن السوقي حيث تعمل التغيرات في سعر الصرف على تصحيح الإختلال في ميزان المدفوعات بصورة تلقائية دون الحاجة للإحتفاظ بأرصدة نقدية دولية.

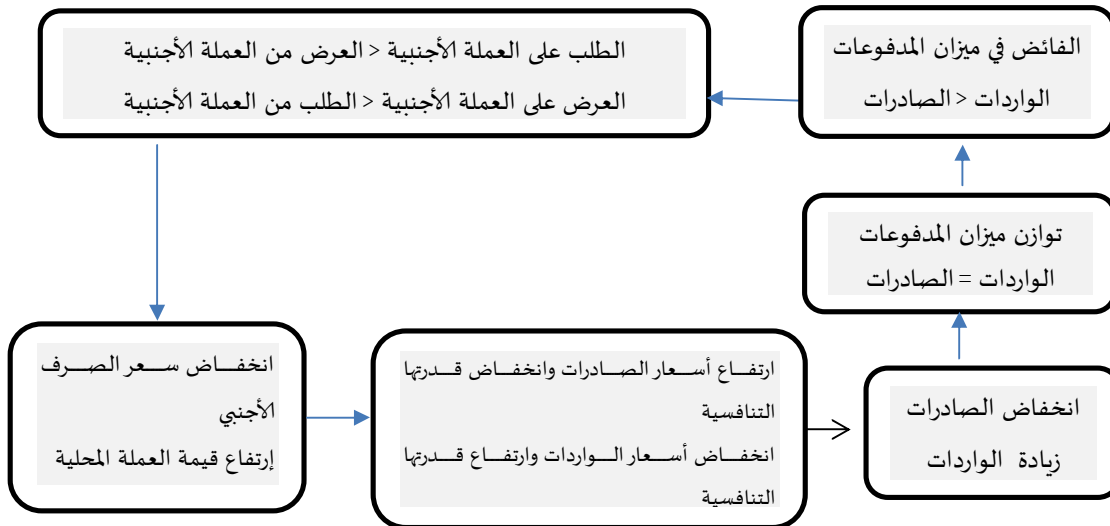
ويمثل العجز فائض عرض من العملة المحلية في سوق الصرف مما يعمل على انخفاض القيمة الخارجية لها ويعطي بدوره ميزة تنافسية للسلع والخدمات والأصول المالية، التي تصبح أرخص نسبياً فيشجع ذلك الصادرات ويقلل من الواردات، ويفترض استمرار انخفاض القيمة الخارجية للعملة المحلية حتى يختفي العجز ويكن توضيح ذلك من خلال المخطط التالي:

المخطط رقم (1): علاقة سعر الصرف المرن بميزان المدفوعات في حالة العجز



المصدر: محمد سيد عابد، التجارة الدولية، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، مصر، 2001، ص320.
وبالمثل في حالة فائض ميزان المدفوعات الذي يمثل فائض طلب على العملة المحلية، حيث يفترض استمرار ارتفاع القيمة الخارجية للعملة المحلية الذي ينقص الميزة التنافسية للسلع والخدمات والأصول المالية الأجنبية، حتى يختفي الفائض ويستعيد الميزان توازنه. ويمكن توضيح ذلك من خلال المخطط التالي:

المخطط (2): علاقة سعر الصرف المرن بميزان المدفوعات في حالة فائض



المصدر: محمد سيد عابد، التجارة الدولية، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، مصر، 2001، ص320.

❖ **فرضيات نظرية تعادل القوة الشرائية:** نلخص فرضيات نظرية تعادل القوة الشرائية كما يلي:

- تتمتع الدول عادة بحرية تحديد مستويات أسعارها في عالم تسوده أسعار الصرف المرنة، إذ يتحدد مستويات الأسعار المحلية بناء على مستوى عرض النقد المحلي الذي تحدده السياسات النقدية مع افتراض مستوى معين من الطلب على الأرصدة النقدية الحقيقية.

- يعتبر أهم ما تشير إليه نظرية تعادل القوة الشرائية أنه في الأجل الطويل تتعدل أسعار الصرف لتنسجم مع القوة الشرائية النسبية لل عملات الوطنية المختلفة. إضافة إلى ذلك فإنه نظرا لأن القوة الشرائية للعملات المحلية تتحدد بالطلب النسبي وعرض العملات المحلية، فإن أسعار الصرف بالنهاية تتحدد بالعوامل المؤثرة على طلب النقد (مثل الدخل الحقيقي وأسعار الفائدة) وعرض النقد في كل دولة، وبذلك تؤكد نظرية تعادل القوة الشرائية بأن السياسات النقدية بالنهاية لا تتمتع بقدر كبير من القدرة على التحكم بأسعار الصرف، وأن بإمكانها فقط أن تؤثر على السياسات النقدية المحلية أو السياسات التي تؤثر على النمو الإقتصادي في الأجل الطويل.

❖ بناء الصياغة الرياضية في ظل سعر الصرف المرن

تبدأ فكرة بناء الصياغة الرياضية للمقاربة النقدية لميزان المدفوعات في حالة سعر الصرف المرن بافتراض أن القيمة الإسمية للصادرات من السلع والخدمات في الأجل الطويل تميل للمساواة مع القيمة الإسمية للواردات، ولكي يحدث هذا يتوجب على مستويات الأسعار النسبية لدولتين (مقاسة بعملة معينة) أن تتساوى مع معدل التبادل الدولي والتي يشار إليها بالحرف (T)، ويعرف معدل التبادل الدولي على أنه مقياس لقيمة السلع الحقيقية التي يستغنى عنها عن طريق التصدير مقابل كل وحدة من وحدات السلع التي يمكن الحصول عليها عن طريق الإستيراد.

يفترض أن (Q) ترمز للسلع المصدرة وأن (Q^*) تشير للسلع المستوردة.

ويعرف توازن الميزان التجاري لدولة ما على أنه: ($P_Q = XP^*Q^*$) حيث أن (X) ترمز لسعر الصرف التي تحول الأسعار الأجنبية (P^*) لأسعار بالعملة المحلية (P).

وتتيح هذه المعادلة لنا كتابة العلاقة بين توازن سعر الصرف وتوازن معدل مستويات الأسعار المحلية على النحو التالي:

$$\text{المعادلة (16)} \quad T = Q/Q^* \quad \text{حيث} \quad X = \frac{P_Q}{P^*Q^*} = \frac{TP}{P^*} \quad \dots\dots\dots$$

ففي هذه المعادلة تمثل (T) معدل التبادل السلعي غير النقدي) إن لم يكن هناك نقود فسيتم التبادل السلعي بين الدول بمعدل (T)، ويعكس سعر الصرف بين العملات المختلفة كلا من الندرة النسبية للسلع المحلية والأجنبية ومستويات الأسعار النسبية، ويختلف سعر الصرف في الأجل الطويل عن معدل التبادل الدولي فقط في حالة اختلاف قيمة معدل التبادل الدولي عن الواحد (1) الصحيح، وبذلك تم وضع المعاملات التي تحدد مستويات الأسعار الفردية والنسبية مع اعتبار أن مستويات الأسعار المحلية المتوازنة تساوي نسبة عرض النقد الإسمي مع الطلب الحقيقي على النقود، والتي نصوغها على النحو التالي:

$$\text{المعادلة (18)} \quad P = \frac{M}{md} \quad \text{و} \quad P^* = \frac{M^*}{md^*} \quad \dots\dots\dots$$

واستخدام معادلة كمبرج ($m^d = ky$) وأخذ معدل الأسعار المحلية بالأجنبية نحصل على:

$$\text{المعادلة (19)} \quad \frac{p}{p^*} = \frac{M}{M^*} \cdot \frac{K^*}{K} \cdot \frac{y^*}{y} \quad \dots\dots\dots$$

وبذلك تتحدد نسبة مستويات الأسعار في الأجل الطويل بنسبة العرض المحلي إلى عرض النقد الأجنبي (مع الأخذ في الاعتبار القيم المحلية والأجنبية لـ (K) في معادلة كمبرج) ومعدل الناتج الأجنبي الحقيقي للمحلي.

تعرف المعادلة (19) التوازن في الأجل الطويل لنسبة الأسعار النسبية بدون أي ذكر لأسعار الصرف، وتسمح مرونة أسعار الصرف لكل دولة بتحديد مستويات أسعارها التوازنية، وبذلك، فبدلا من تحديد أسعار الصرف لمستويات الأسعار النسبية تحدد أسعار الصرف نفسها عن طريق مستويات الأسعار النسبية، وبعبارة أخرى فإن خط السببية يجب أن يمر من الأوضاع المالية المحلية الحقيقية لمستويات الأسعار المحلية ومن ثم لأسعار الصرف وليس العكس.

لذلك فإنه من خلال المعادلتين 18 مع 19 يعطينا المعادلة التالية:

$$X = T \frac{M}{M^*} \cdot \frac{K^*}{K} \cdot \frac{y^*}{y} \dots\dots\dots (20) \text{المعادلة}$$

حيث توضح هذه المعادلة بأن أسعار الصرف تتحدد بمعدل التبادل الدولي من خلال أوضاع الطلب وعرض النقد في كل دولة.

❖ انحراف أسعار الصرف في الأجل القصير عن تعادل القوة الشرائية

تبين المعادلة 20 العوامل التي تحدد توازن أسعار الصرف طويلة الأجل وهي نفس العوامل التي تحدد توازن مستويات الأسعار التي يتحقق عندها توازن القوة الشرائية المتوقعة للنقود، وبهذا يزول الدافع عند الأفراد لتغيير نسبة النقود التي يحملونها من الدخل الإسمي بمعنى أن (K) ثابتة، حيث في الأجل القصير تختلف مستويات الأسعار المتوقعة عن الفعلية وبذلك تثبت التوقعات التضخمية وتجبر الناس للقيام بنشاطات من شأنها إبعاد أسعار الصرف عن قيمة التوازن التي تتوقعها نظرية تعادل القوة الشرائية، إلا أن نظرية أسعار الصرف في الأجل القصير تعترف بأهمية التوقعات التضخمية بتبناها:

- تقوم أسعار الفائدة الإسمية بتغيير (K) من معادلة كمبرج في مختلف الدول.
- تتغير أسعار الفائدة بين الدول عندما تتغير التوقعات التضخمية.
- تتغير التوقعات التضخمية عند تغير السياسات النقدية.

وباستخدام العلاقة بين أسعار الفائدة الإسمية (r) وأسعار الفائدة الحقيقية (rr) ومعدل التضخم المتوقع (p^e) في الدولة والدول الأجنبية:

$$r = rr + l^e \text{ و } r^* = rr^* + l^e \dots\dots\dots (21) \text{المعادلة}$$

مع تطبيق معادلة الطلب على النقود المتوفرة في كل دولة بأسعار الفائدة الإسمية ومستوى الدخل الحقيقي، حيث أن

$$K = K(r) \text{ في كل دولة و المعدل المتوقع لنمونية النقود من الناتج الحقيقي (L^e):}$$

$$p^e = L^e \text{ و } p^{e*} = L^e \dots\dots\dots (22) \text{المعادلة}$$

نحصل على: المعادلة (23) التي صيغت كما يلي:

$$X = T \frac{M}{M^*} \frac{K^*(rr^*+L^e)}{K(rr+L^e)} \frac{y^*}{y} \dots\dots\dots (23) \text{المعادلة}$$

وتبين هذه المعادلة أن أسعار الصرف تتحدد بالعوامل الحقيقية مثل معدل التبادل الدولي النسبي والطلب النسبي على النقود ومستوى الإنتاج النسبي، وتأخذ في الاعتبار أيضا السياسات النقدية المعبر عنها بنسبة عرض النقد الوطني والتوقعات الخاصة بخصوص السياسات النقدية المستقبلية والتي أشير إليها بالفائض المتوقع في نمو عرض النقد.

من خلال الصياغة الرياضية للمقاربة النقدية لميزان المدفوعات في حالة سعر الصرف المرن فإن النظرية تتوقع ارتفاع سعر صرف دولة ما عندما يرتفع عرض نقدها معدلا بتغيير الطلب المحلي عليه نسبيا مقابل زيادة العرض معدلا بالطلب على النقد في الخارج. ونظرا لارتفاع الطلب على النقد عند ارتفاع الناتج الوطني المحلي فإن النظرية تتوقع انخفاض سعر الصرف عند ارتفاع الناتج الوطني بمعدل يزيد عن ارتفاع الناتج في الخارج، وتتناقض هذه النتيجة بالذات مع ما هو متعارف عليه من أن ارتفاع الناتج المحلي يشجع الواردات، وكنتيجة لذلك انخفاض قيمة العملة المحلية عن طريق إضعاف الميزان التجاري، وفي المقابل تتوقع المقاربة النقدية لمعالجة الاختلال لميزان المدفوعات في حالة سعر الصرف المرن أن تؤدي زيادة الطلب على النقد إلى تخفيض مستوى الأسعار المحلي، وبافتراض ثبات الطلب الأجنبي على النقد المحلي فإن انخفاض

مستوى الأسعار المحلي الناتج عن زيادة الطلب سيخفض من نسبة الأسعار المحلية إلى الأجنبية ويؤدي إلى تحسين قيمة العملة المحلية عن طريق تخفيض سعر الصرف.

وهذا فإن المقاربة النقدية لمعالجة الاختلال لميزان المدفوعات في حالة سعر الصرف المرن تدعم الرأي بأن زيادة الطلب المحلي على النقد تؤدي إلى زيادة قيمة العرض النقدي المحلي وترفع قيمتها مقابل السلع المحلية والأجنبية، أما بالنسبة للعوامل الاستثنائية على سعر الصرف من خلال سعر الفائدة الإسمي فتوقع الإجراءات التضخمية للسلطات المحلية مقارنة مع الإجراءات الأجنبية برفع أسعار الفائدة الإسمية المحلية لمستوى أعلى من الأجنبية يؤدي ارتفاع مستوأسعار الفائدة الإسمية المحلية إلى تقليل الطلب المحلي على النقود مقارنة بالطلب على النقد الأجنبي مؤديا لزيادة مستوى الأسعار المحلية مقارنة بالأجنبية، وخلال العملية ترتفع أسعار الصرف لتعكس تعادل القوة الشرائية الجديدة، ومرة أخرى نجد أن هذا التوقع يتناقض مع ما هو متعارف عليه من أن زيادة أسعار الفائدة المحلية مقارنة بالأجنبية يخفض من سعر الصرف وبالتالي يحسن ميزان المدفوعات، حيث أن زيادة سعر الفائدة تجذب رأس المال الأجنبي وتقيد الإنفاق المحلي على الواردات فيتحسن بذلك كل من حساب رأس المال والميزان التجاري؛ ونتيجة لذلك تزيد قيمة العملة المحلية، وفي المقابل فإن ارتفاع سعر الفائدة يشجع الأفراد على تخفيض طلبهم على النقد مما يرفع من سرعة دوران النقود مؤدية إلى رفع أسعار السلع. وهذا فإن ارتفاع أسعار الفائدة الإسمية الناتج عن التوقعات التضخمية يميل لرفع مستوى الأسعار المحلية مقارنة بالأجنبية وإلى تقليل قيمة العملة المحلية دوليا.

5. المحور الرابع: إمكانية تطبيق المقاربة النقدية لميزان المدفوعات في البلدان النامية

بعد أن عرضنا للمقاربة النقدية لمعالجة الاختلال في ميزان المدفوعات في ظل نظام سعر الصرف الثابت وكذلك في ظل نظام سعر الصرف المرن، نحاول إدراك مدى توافقها مع معطيات الواقع الاقتصادي في البلدان النامية، هذه المحاولة ستكون وفق مراحل نلخصها في العناصر التالية:

1.5 مدى توافق الفرضيات مع معطيات الواقع الاقتصادي للبلدان النامية

انطلاقا من واقع وظروف البلدان النامية التي لا تخفى عن الباحث الاقتصادي وغيره، سنحاول اختبار فرضيات المقاربة النقدية لمعالجة الاختلال في ميزان المدفوعات على النحو التالي:

– تقوم هذه المقاربة على افتراض بلد صغير منفتح على العالم الخارجي، ولا يستطيع التأثير على الأسعار الدولية لصادراته و وارداته، ويتميز أيضا بانخفاض مرونة العرض الكلي، وهو ما يتلاءم إلى حد كبير مع ظروف البلدان النامية، التي تعد قابلة للأسعار الدولية في أسواق صادراتها و وارداتها، وبالتالي ليس من المنتظر أن يحدث الاختلال تأثيرا يذكر في مقدارها التنافسية.

– كما قدمت هذه المقاربة تحليلا لتصحيح الاختلالات في ميزان المدفوعات في ظل سعر صرف ثابت، وقد كان أنصار هذا المنهج يسندون افتراضاتهم على أساس غالبية البلدان - الصغيرة منها على وجه الخصوص - كانت قد ثبتت عملاتها في ظل سعر صرف ثابت مع أحد العملات القيادية.

يضاف إلى ذلك أنهم يعتقدون أن عملية التصحيح في ظل سعر صرف مرن تؤدي إلى تحول الإهتمام في التحليل من تحديد ميزان المدفوعات إلى تحديد سعر الصرف؛ وهذا الانتقاد يكتنفه شيء من التجني على المنهج النقدي، ذلك أن المنهج كان قد قدم افتراضه ضمن سعر صرف ثابت بيد أن ذلك لا يعني أنه دعى إلى التمسك بهذا السعر، فالمنهج النقدي ينصح في حالة زيادة عرض النقد بأن عملية التمسك بسعر الصرف ثابت مسألة غير مجدية، وعليه يستدعي ضرورة المراجعة

المستمرة لسعر الصرف للوصول إلى التقييم الحقيقي للعملة (الهيبي و منجد عبد اللطيف الخشالي)، وعلى اعتبار أن أغلبية البلدان النامية تتبنى سعر الصرف الموعوم المدار فإن هذه المقاربة تبتعد عن تحليل ظروف ومعطيات غالبية البلدان النامية.

- بالنسبة لدور الحكومة فقد تم إهماله من طرف هذه المقاربة فلم يتم التطرق لمدى تأثير الموازنة الحكومية على ميزان المدفوعات على الرغم من الإرتباط القوي والمباشر بين ميزان المدفوعات والموازنة الحكومية وضرورة الحاجة لتحليلهما معاً؛ لأن الإختلال المحلي المتمثل بعجز الموازنة الحكومية يعكس اختلالاً خارجياً يظهره ميزان المدفوعات، وذلك من خلال اتباع سياسة نقدية توسعية لتمويل العجز المستمر في الموازنة الحكومية، ويعزى السبب في هذا الإهمال إلى تركيز المنهج النقدي على دور النقود في إحداث التوازن في ميزان المدفوعات. والواقع العملي يوضح أن غالبية الدول النامية تتبنى سياسة التمويل بالعجز في الموازنة الحكومية.

- تفترض هذه المقاربة النقدية أن السلطات النقدية تستطيع السيطرة على العرض النقدي وهو أمر يصعب تصوره في البلدان النامية وخاصة التي تدفعها الظروف إلى الإعتماد على الجهاز المصرفي من خلال اتباع سياسة نقدية توسعية لتمويل العجز المستمر في الموازنة العامة عن طريق الإصدار النقدي بدون تغطية، تلك الظروف التي تتمثل في ضيق سوق المال المحلي وانفصاله عن أسواق رأس المال الدولية، إلى جانب انخفاض درجة الإحلال بين الأصول المالية المحلية والأجنبية (عابد، 2001، صفحة 368).

2.5 ملاسة المقاربة النقدية لظروف البلدان النامية

على الرغم من الإنتقادات الموجهة إلى المقاربة النقدية، إلا أن هذا المنهج قد انتشر انتشاراً سريعاً لقدرته على تقديم تحليل لتصحيح إجمالي اختلال ميزان المدفوعات، وخاصة بالنسبة للدول النامية، فالمنهج النقدي يتمتع في كثير من الأحيان بسمات محايدة لظروف البلدان النامية، وهذا ما يمكن أن نوضحه من خلال ما يأتي (الهيبي و منجد عبد اللطيف الخشالي، صفحة 110):

- إن معظم فرضيات المنهج النقدي كانت قد استنبطت من خلال دراسات تطبيقية في ظروف بلدان صغيرة الحجم ومنطبقة إلى حد كبير على ظروف البلدان النامية.
- إن معظم البلدان النامية لا تتوفر لديها البيانات الكافية والتفصيلية حول حسابات الدخل المحلي إذا ما ارتأت تطبيق المناهج التقليدية في تصحيح العجز في ميزان المدفوعات، إلا أنه يمكن أن تتوفر لدى البنوك المركزية البيانات المالية والنقدية، إضافة إلى البيانات الإجمالية لميزان المدفوعات، بشكل أكثر دقة من البيانات الأخرى مما يجعل عملية تطبيق المنهج النقدي أسهل من المناهج التصحيحية الأخرى.
- عدم توفر هياكل مالية متطورة في البلدان النامية، مما يزيد صعوبة تبني سياسة تصحيحية على وفق منهج الدخل، في حين فرضيات المنهج النقدي ومتغيراته أكثر واقعية في التطبيق.
- تعتمد الكثير من البلدان النامية-خصوصاً دول أمريكا اللاتينية-على السياسة النقدية كأداة للرقابة على ميزان المدفوعات، مما سهل إمكانية تبني المنهج النقدي.
- هذا بالإضافة إلى أنه من خلال أثر التخفيض في إحداث التوازن في ميزان المدفوعات وفق المنهج النقدي، يتبين أن نجاح هذه الآلية يستدعي السيطرة على عدد من المتغيرات وتحفيزها هوقائم، وأنه بهذه العملية تتم معالجة الكثير من المشاكل الإقتصادية التي تتعرض لها اقتصاديات البلدان النامية، والتي من أهمها ظاهرة التقييم المرتفع للعملة والإفراط في عرض النقد.

هذه المعطيات وغيرها تدفع إلى الاعتقاد بأن المقاربة النقدية لمعالجة الاختلال في ميزان المدفوعات هي أكثر المناهج التصحيحية التي تتوافق مع ظروف البلدان النامية قياسا بالمناهج الأخرى التي تعتمد على الدخل والمرونة، وهذا ما يعطي الانطباع بإمكانية فاعلية سياسة التخفيض وفق هذا المنهج كأداة لمعالجة العجز في ميزان المدفوعات.

6. خاتمة

يخصى ميزان المدفوعات بأهمية خاصة كونه يبين المركز المالي للدولة تجاه بقية العالم ومستوى النشاط الإقتصادي وقد يتعرض هذا الميزان إلى الإختلال بشكل مؤقت أو مستمر، وانطلاقاً من أن أي اختلال قد يصيب هذا الميزان فإن ذلك يستدعي اتخاذ كل الإجراءات المتاحة والممكنة لتصحيح هذا الخلل الذي تنوعت لأجل معالجته المقاربات المقترحة لتصحيحه من خلال السياسات الاقتصادية المتنوعة. هذه الحلول تتمثل في إجراءات تتخذها السلطات النقدية وتسمى سياسات التسوية لتصحيح اختلالات ميزان المدفوعات، وبسبب فشل منهج المرونة ومنهج الدخل نعتبر أن المنهج النقدي الأفضل التي توضح أثر تغيرات سعر الصرف على ميزان المدفوعات بالنسبة للبلدان النامية، حيث يعالج المنهج النقدي لميزان المدفوعات مشكلة التكيف في ميزان المدفوعات من خلال إبراز الدور الفعال للسياسة النقدية مع التركيز على النظام النقدي في التحليل الاقتصادي المرتبط بتصحيح الخلل في ميزان المدفوعات، حيث يؤكد النهج النقدي على الآثار طويلة الأجل لتغيرات السياسة النقدية وانعكاساتها على مشكلة تكيف وتوازن ميزان المدفوعات، كذلك فإن المنهج النقدي يعتبر ميزان المدفوعات ظاهرة نقدية وليس ظاهرة حقيقية وأن مشكلة الإختلال ناتجة عن عدم التوازن بين عرض القود والطلب على النقود داخل الاقتصاد الوطني، وعليه يجب النظر إلى المنهج النقدي لميزان المدفوعات على أنه نموذج لتحليل اقتصادي الكلي الذي يركز على الإحتياطات النقدية الأجنبية، وتجدر الإشارة ضمن الحديث عن المقاربة النقدية لمعالجة الاختلال في ميزان المدفوعات أن حرب روسيا وأوكرانيا قد كان لها الأثر المباشر على الاقتصاد العالمي حيث تزامن اندلاع الحرب في أوكرانيا مع بدء مختلف دول العالم مرحلة التعافي من تبعات انتشار وتفشي فيروس "كوفيد-19" وما تبع ذلك من آثار اقتصادية ضخمة وسلبية، ولم يكد الاقتصاد العالمي يجد طريقه إلى التعافي من أزمات التضخم وارتفاع أسعار مصادر الطاقة واضطرابات سلاسل الإمداد العالمية حتى تسببت حرب روسيا على أوكرانيا في عرقلة التعافي الاقتصادي العالمي فقد أسهمت هذه الحرب في ارتفاع نسب التضخم بصفة عامة مع الارتفاع الكبير في الأسعار، ودفع ذلك لتدخلات قوية من البنوك المركزية الكبرى حول العالم كبنك الاحتياط الفيدرالي الأمريكي والبنك المركزي الأوروبي من أجل رفع أسعار الفائدة لمواجهة ارتفاع نسب التضخم؛ وهو وضع مسؤولي البنوك المركزية في وضعية الحذركي لا تتسبب أسعار الفائدة المرتفعة في انخفاض النمو وإبطاء الأنشطة الاقتصادية.

7. قائمة المراجع:

3. أحمد منذور. (1990). مقدمة في الاقتصاد الدولي. مصر: الدار الجامعية.
4. السيد محمد أحمد السيريني. (2008). اقتصاديات التجارة الخارجية. صفحة 299.
5. أمين صيد. (2013). سياسة الصرف كأداة لتسوية الاختلال في ميزان المدفوعات. بيروت، مكتبة حسن العصرية للطباعة، النشر والتوزيع.
6. باري سيجل. (1987). النقود والبنوك والاقتصاد وجهة نظر النقديين. الرياض: دار المريخ.
7. سامي عفيفي حاتم. (1988). دراسات في الاقتصاد الدولي. مصر: الدار المصرية.
8. صندوق النقد الدولي. (1995). مرشد تجميع البيانات ميزان المدفوعات.
9. لكحل ليلي. (1999). السياسة النقدية ومسارها- حالة الجزائر. (معهد العلوم الاقتصادية، المحرر) جامعة الجزائر.
10. محمد سيد عابد. (2001). التجارة الدولية. مصر: مكتبة ومطبعة الاشعاع الفنية.
11. محمود يونس. (2007). اقتصاديات دولية. الاسكندرية: الدار الجامعية.
12. نوزاد عبد الرحمن الهبتي، ومنجد عبد اللطيف الخشالي. (بلا تاريخ). مقدمة في المالية الدولية.